

مقالة

الخطوات الأولى لإيمانويل ماكرون في الشرق الأوسط

آلان غريش*

«إعادة فرنسا الى الميدان من دون انحيازات أيديولوجية في صلب عقيدة رئيس الجمهورية» بالنسبة إلى السياسة الدولية، حسب جان دومينيك مرتشيه، محرر الرأي في صحيفة L'Opinion. كان الرئيس إيمانويل ماكرون قد استقبل للتو دونالد ترامب بمناسبة احتفالات 14 تموز، ومن ثم فلاديمير بوتين في قصر فرساي. من المبكر جداً تعريف المحاور الأساسية للسياسة الخارجية الفرنسية، وخصوصاً بعدما أوصل الانتصار الانتخابي المفاجئ لماكرون، في هذا المجال كما في مجالات أخرى، جيلاً جديداً من الكوادر الى مواقع القرار، باستثناء جان إيف لودريان الذي أصبح وزيراً للخارجية بعدما كان وزيراً للدفاع في عهد فرنسوا هولاند. من جهة أخرى، يعطي ماكرون الأولوية للإصلاحات الاقتصادية الداخلية التي ستسمح بإعطاء المزيد من

الوزن لفرنسا وبالسعي بفعالية أكبر لإصلاح الاتحاد الأوروبي، وهي أيضاً من أولويات ماكرون الأوروبي المتحمس. الموقف الأكثر أهمية المتعلق بالسياسة في الشرق الأوسط غير عنه ماكرون في مقابلة مع يومية Le Figaro في 23 حزيران الماضي: «ستنتهي معي أنا مقاربة المحافظين الجدد المستوردة الى فرنسا منذ عشر سنوات. الديمقراطية لا تصنع من الخارج بمعزل عن الشعوب. فرنسا لم تشارك في حرب العراق (2003) وكانت محقة. وهي أخطأت بخوض الحرب في ليبيا. ما هي نتيجة هذه التدخلات؟ دول الإرهابية». وأضاف انه لا يريد أن يرى تكرار هذا الوضع في سوريا. «التغيير الحقيقي الذي أدخلته على هذا الملف هو أنني لم أعلن أن تحية بشار الأسد هي شرط مسبق. لم يقدم لي أحد خليفته الشرعي». رأى البعض أن هذا الموقف «ديغولي».

ميتراي»، وهو مصطلح ابتكره الوزير الأسبق هوبير فيدريين، على النقيض من تيار المحافظين الجدد. عاملان ليسا غريبين عن هذا التحول وعن الرغبة في التواصل مع الجميع هما أيضاً الخورط المستمر لفرنسا في مالي ومنطقة الساحل، والمركزية التي باتت تحتلها مكافحة الإرهاب. الاجتماع الذي عقد في باريس في تموز الماضي بين الإخوة - الأعداء

الليبيين، رئيس حكومة طرابلس فايز السراج والرجل القوي في الشرق الليبي خليفة حفتر، أظهر مثلاً على هذه المقاربة الجديدة. ولكن، وعلى الرغم من إصدار بيان مشترك بين الطرفين، فإن غياب النتائج على الأرض تدفع إلى التساؤل عن الوزن الفعلي لفرنسا على الساحة الدولية. المقاربة البراغماتية نفسها تسود بالنسبة إلى ملفات الشرق الأوسط الأخرى مع بعض التمايزات. كان إيمانويل ماكرون واضحاً في دعمه لاتفاق حول النووي الإيراني، بينما كانت الإدارة الأميركية تعلن عن نيتها بإلغائه؛ وجهراً أيضاً بنيتها زيارة طهران، وهي ستكون الزيارة الأولى لرئيس فرنسي منذ انتصار الثورة عام 1979. لقيت هذه التصريحات استقبالا سيئاً في الرياض التي ترى في إيران عدواً رئيسياً. وقد زاد من برودة العلاقات بين فرنسا والمملكة موقف باريس الداعي إلى رفع الحصار المفروض



لم يسبق لرئيس فرنسي أن ساوى بين معاداة الصهيونية ومعاداة السامية



في الواجهة

بري: في السيارة أعدنا تجديد الحكومة

صعد الرئيس نبيه بري وسعد الحريري في سيارة واحدة مؤشراً على حل مشكلة. عندما صعدا في سيارة واحدة ابصرت حكومة الحريري النور في كانون الأول الفائت، وهو ما حصل في السيارة التي قادتهما الأربعاء الى قصر بعبدا. فعاد عن استقالته

نقولا ناصيف

في حسابان رئيس مجلس النواب نبيه بري انتهت مشكلة استقالة الرئيس سعد الحريري قبل ان تصبح ازمة. الا ان ثمة ما يقتضي معالجته على هامش حكومة يعتبرها عاملة، غير مشوبة بأي عيب دستوري.

منذ اليوم الأول لتلقيه نبأها من الرياض، وكان يهبط في مطار شرم الشيخ، حذراً من موقفين متلازمين: اولهما اعلانها من الخارج على نحو غير مألوف وغير مسبوق، لا يُعتد به، من شأنه افتراض حصولها بالارغام في ظروف غامضة وملتبسة احاطت بها. ثانيهما كتسب استقالة الحكومة دستوريته من الادلاء بها من الداخل.

يذهب رئيس المجلس الى القول: ما بين الرياض وباريس لم تكن التجربة سهلة على رئيس الحكومة. يضيف: لو كانت الاستقالة دستورية لما كان في امكان رئيس الجمهورية ان يقول انه لا يقبلها. انا ذهبت الى ابعد من ذلك. رفضتها في الاصل.

والاعراف النافذة. لم يتردّد بري في الافصاح عن موقفه للرئيس المصري عبدالفتاح السيسي عندما استقبله في شرم الشيخ في 5 تشرين الثاني، غداة الاستقالة. في وقت لاحق على عودته الى بيروت، اليوم التالي، طرح المخرج: عودة الحريري عنها. ما سمعه منه زواره اكثر من اشارة الى ان ابواب المعالجة غير مغلقة تماماً وفق معطيات منها:

1 - ناهيك بتمسكه بالحريري على رأس السلطة الاجرائية، لا حكومة جديدة في حال اصر رئيسها على التنحي في الاشهر السبعة السابقة للانتخابات النيابية في ايار 2018. مع انه طرح في شرم الشيخ احتمالاً عابراً هو حكومة تكنوقراط مني تشبث الحريري باستقالته، الا ان الموقف الذي تمسك به في بيروت ان من الصعوبة بمكان تأليف حكومة جديدة لا تكون على صورة الحكومة الحالية. ليست هذه نموذجاً للاقتران به يقول رئيس المجلس، بيد انها تمثل توازناً ملائماً للافترقاء باستثناء الفريق الذي لم يشأ الانضمام اليها. وما دام الامر كذلك، تستمر هذه عاملة، او مكلفة تصريف الاعمال اذا وقعت الاستقالة تبعاً للاصول الواجبة.

2 - رغم ايمانه باعراف التقدم بها من رئيس الجمهورية، الا ان بري يقول ان الاستقالة تصبح نافذة عندما يعلنها رئيس الحكومة، لكن من داخل الاراضي اللبنانية. عنى ذلك ان لا وجود للتريث: استقالة او لا استقالة. وهو مغرّي تأكيده ان الحكومة قائمة، وفي وسع مجلس الوزراء الاجتماع في اي وقت عندما يدعوه رئيسه واستئناف دوره، في موازاة معالجة يجري العمل عليها بعيداً من الاضواء. فضل بذلك بين استقالة غير موجودة وبين اعادة ترتيب البيت الحكومي وفق مبادئ وقواعد جديدة.

3 - كشف رئيس المجلس انه اتفق في وقت سابق مع رئيسي الجمهورية والحكومة على اجراء الانتخابات النيابية في موعدها، ايّا تكن العقبان. مع اصراره على انتهاء ما

يسميه «الوضع المتعرج» في اسرع وقت، الا ان المشكلة القائمة لن تفضي الى اعطاب اجراء الاستحقاق. سرعان ما انعش بري اقتراحاً اثاره قبل الازمة الحكومية عندما تحدّث عن اجراء انتخابات نيابية مبكرة: اذا تعثرت المعالجة وطالت اكثر مما يقتضي. مع ذلك يتحدّث بتحفظ عن مداواته مع الحريري في السيارة التي اقلتهما الى قصر بعبدا، نهار الاستقلال: في السيارة أعدنا تجديد الحكومة.

اشارة كهذه كافية كي تدل على ما رمى اليه رئيس المجلس: لا اثر للاستقالة بعد الآن.

4 - تلقف بامتعاض قرار الجامعة العربية في اجتماع وزراء الخارجية في 19 تشرين الثاني، ونعته حزب الله ارهابياً، ووجد فيها سبباً اضافياً لتصعيد التوتر في لبنان، في موازاة استقالة من الرياض حُملت الموقف نفسه. في وقت لاحق تلقى بري مكالمة من رئيس الاتحاد البرلماني العربي. ويرئسه في الدورة الحالية المغرب. يخطره بفكرة عقد اجتماع للاتحاد على غرار اجتماع وزراء الخارجية العرب يدين التدخلات الخارجية، الا انه ينحو في وجهة ما خلصت اليه الجامعة العربية. اكتفى بري برفض الفكرة والدعوة في أن، مع طرحه سؤالاً أعلى محدثه: في الاتحاد نحن نمثل الشعوب أم الحكومات؟

5 - مذ جزم بانّه لا يعترف بحصول



رئيس المجلس: هنا لا يقا تل في سوريا اليوم؟ الا تقا تل السعودية هناك؟



بري: متفق مع عون والحريري على اجراء الانتخابات النيابية في موعدها ايّا تكن العقبان (هيثم الموسوي)

الداخل من دون ان تفضي الى خروج حزب الله من الحرب في سوريا. لم يكن رئيسها مرتاحاً الى الدور العسكري للحزب، ولم يسع الحكومة في المقابل منع تيار المستقبل. الذي لم يشارك فيها - من قيادة حملات اعلامية عنيفة ضد النظام السوري، ناهيك برعايته مجموعات مسلحة كان ثمة من يسهّل انتقالها الى الداخل السوري للقتال هناك. الواقع انه التفسير الوحيد الحصري، المتاح، لولوج هذا المفهوم

استقالة، طرح للفور مخرجاً لازمة الحكومية. قال ان في وسعه ورئيس الجمهورية انجازه ويقضي بتوفير الضمانات والتطمينات للحريري بازاء اعتماد سياسة النأي بالنفس داخل الحكومة. في اعتقاد رئيس المجلس العودة الى القياس الذي اعتمده حكومة الرئيس نجيب ميقاتي بين عامي 2011 و2013، عندما فصلت سياسة النأي بالنفس داخل مجلس الوزراء عنها خارجه. حينذاك طبقتها حكومة ميقاتي من